الأمم المتحدة S/2011/406

مجلس الأمن

Distr.: General
1 July 2011
Arabic
Original: English

التقرير السادس عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقديم تقرير الأمين العام الأخير (S/2011/91) في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

٢ – وتعرضت الترتيبات الأمنية التي تقررت بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لاختبار شديد من جراء وقوع عدد من الحوادث خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد ساهم عدم وجود حكومة في لبنان خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير والاضطراب السياسي في العالم العربي في تغذية مناخ هش قائم بالفعل.

٣ – وفي ١٥ أيار/مايو، وقع أكثر الحوادث مأساوية في منطقة الخط الأزرق منذ اعتماد القرار عندما فتحت قوات الدفاع الإسرائيلية، عقب إطلاق طلقات تحذيرية أولية، النيران الحية على المتظاهرين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى السياج التقني الإسرائيلي في منطقة هارون راس في جنوب لبنان، مما أدى إلى مقتل ٧ مدنيين وجرح ١١١ آخرين. وفي ٢٧ أيار/مايو سجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) أول هجوم إرهابي مباشر على مدى أكثر من ثلاث سنوات عندما تم زرع قنبلة على الطريق الرئيسي السريع بين الشمال والجنوب في منطقة تقع إلى الشمال مباشرة من مدينة صيدا وأصابت عند انفجارها إحدى مركبات اليونيفيل. وأصابت ستة من أفراد حفظ السلام بجراح، وكانت إصابة اثنين منهم خطيرة، كما أُصيب اثنين من المدنيين اللبنانيين.

٤ – وعلى الرغم من البيئة المعادية، عملت الأطراف على الوفاء بالتزامها بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والذي كفل استمرار وقف الأعمال القتالية. وعلى الرغم من هذا، فقد فشلت الأطراف في إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ الالتزامات الرئيسية الأخرى بموجب القرار

الرجاء إعادة استعمال الورق

١٧٠١ (٢٠٠٦)، حسبما ورد بتفصيل أكبر في هذا التقرير. وينبغي على الأطراف أن تبذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار إذا ما أريد أن يؤدي التقدم من الوقف الحالي للأعمال القتالية إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، كما دعا القرار إلى ذلك.

٥ - وكان لبنان في الواقع بدون حكومة خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير عقب انهيار حكومة الوحدة الوطنية برئاسة سعد الحريري في ١٢ كانون الثاني/يناير. وكان الغياب المطول لحكومة عاملة مصحوبا بشلل مؤسسي، وسيادة الاستقطاب بين معسكري ٨ آذار/مارس و ١٤ آذار/مارس وتدهور الأحوال الأمنية في البلد. وأدى غياب الحكومة أيضا إلى وقف العمليات التي تعد أساسية بالنسبة للبنان لإحراز المزيد من التقدم لتنفيذ التزاماته بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونجحت محاولات رئيس الوزراء المعين نجيب ميقاتي منذ ٢٥ كانون الثاني/يناير لتشكيل حكومة جديدة في ١٣ حزيران/يونيه عندما أعلن حكومة جديدة مشكلة من ٣٠ وزيرا ينتمون في معظمهم إلى ائتلاف ٨ آذار/مارس.

٦ - وتأثر أيضا الوضع داخل لبنان وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من جراء التطورات التي حدثت في المنطقة. فقد أثر الاضطراب الذي وقع في الجمهورية العربية السورية منذ منتصف آذار/مارس، على لبنان بصفة خاصة بطرق مختلفة، وكان التأثير ملحوظا بشدة من خلال التدفق عبر حدوده الشمالية في منتصف أيار/مايو لما يُقدر بـ ٠٠٠ ٤ شخص فروا من العنف في المدن السورية القريبة من الحدود.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧ - تمسكت الأطراف بالتزامها بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبوقف العمليات القتالية. وظلت الحالة في منطقة عمليات اليونيفيل مستقرة وهادئة بالنسبة لمعظم الفترة، على الرغم من الانتهاكات المنتظمة للمجال الجوي اللبناني وهو حدوث عدد من الانتهاكات الأرضية للخط الأزرق. ووقع حادث مميت ومأساوي في ١٥ أيار/مايو خلال مظاهرة فلسطينية بالقرب من مارون الراس (بالقطاع الغربي).

٨ - وتقدر اليونيفيل أن ما بين ٠٠٠ ٨ و ٠٠٠ ١٠ متظاهر، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، قد شاركوا في الحدث. وضمت الجهات المنظمة منظمات فلسطينية ولبنانية، من بينها حزب الله. وفي حين أن أغلبية المتظاهرين قد احتفلوا باليوم بطريقة سلمية في الموقع المعد للمناسبة، بعيد عن الخط الأزرق، فإن نحو ٠٠٠ ١ من المحتجين غادروا التجمع الرئيسي وتحركوا، عبر حقل للألغام، في اتجاه الخط الأزرق والسياج التقني الإسرائيلي.

وتمكنت القوات المسلحة اللبنانية، عن طريق عمليات التطويق وإطلاق النار في الهواء من وقف محاولة أولى بواسطة مجموعة أصغر لبلوغ السياج التقني ولكنها لم تكن قادرة على منع المحاولة الثانية بواسطة المتظاهرين. وعند السياج التقني استخرج المتظاهرون ٢٣ لغما مضادا للدبابات، وألقوا بالأحجار وقنبلتين حارقتين عبر السياج وحاولوا تسلقه وهدمه. وفي أعقاب إطلاق تحذير شفوي وإطلاق النار في الهواء، وجهت قوات الدفاع الإسرائيلية الذخيرة الحية مباشرة إلى المتظاهرين عند السياج. وعقب وصول التعزيزات، قامت قوات الاحتياط الخاصة التابعة للقوات المسلحة اللبنانية بإبعاد المتظاهرين عن السياج. وأبلغت القوات المسلحة اللبنانية اليونيفيل بصفة مبدئية أن ١١ شخصا قد قتلوا. ونُقح هذا الرقم في وقت لاحق إلى ٧، مع إصابة ١١١ شخصا. وعلاوة على ذلك، أبلغ كلا الطرفين اليونيفيل بأن ٧٠ جنديا من القوات المسلحة اللبنانية و ٤ جنود من قوات الدفاع الإسرائيلية قد أصيبوا بجراح طفيفة من جراء إلقاء الأحجار. وأصيب أحد جنود اليونيفيل بجراح طفيفة من جراء إلقاء الأحجار.

٩ - وبدأت اليونيفيل على الفور في إجراء تحقيق في الحادث بغية تحديد الانتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي وقعت في ذلك اليوم، وكذلك تحديد انتشار وأوضاع وإجراءات جميع الأطراف المشاركة في الحادث. وتشير النتائج الأولية لليونيفيل إلى أن المتظاهرين قاموا، عند إلقاء الأحجار والقنابل الحارقة عبر السياج التقني الإسرائيلي والخط الأزرق، وفي محاولة منهم لهدم جزء من السياج، بعمل استفزازي وعنيف يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وحاولت القوات التابعة للقوات المسلحة اللبنانية المنتشرة في المنطقة منع المتظاهرين من الاقتراب من السياج التقني والخط الأزرق واتضح مع ذلك أن عدد القوات والمعدات المتاحة غير كافية للتحول المتوقع والمخاطر المتصورة فيما يتعلق بالحدث. وفور نشرها، عملت القوات الخاصة التابعة للقوات المسلحة اللبنانية على دفع التجمهر سريعا إلى الخلف باستخدام العصي، والغاز المسيل للدموع وإطلاق النار الكثيف في الهواء. وعدا إطلاق طلقات نارية للتحذير المبدئي، لم تستخدم قوات الدفاع الإسرائيلي الأساليب التقليدية للسيطرة على المتجمهرين أو أي أسلوب آخر عدا الأسلحة الفتاكة ضد المتظاهرين. وشكل إطلاق قوات الدفاع الإسرائيلية الذخيرة الحية على المتظاهرين عبر الخط الأزرق، والذي أدى إلى خسائر في أرواح المدنيين وإلى عدد كبير من الإصابات، انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولم يكن متناسبا مع التهديد الموجه للجنود الإسرائيليين.

١٠ - وخلال الاجتماع الثلاثي في ١١ أيار/مايو وفي اتصالات ثنائية مع اليونيفيل، حذرت قوات الدفاع الإسرائيلية بأنها لن تتسامح إزاء التدخل عبر السياج التقني، أو عبور الخط الأزرق، أو التهديدات الموجهة إلى قواتها. وقامت اليونيفيل، قبل اندلاع المظاهرات

بتعزيز مواقعها في المنطقة. و لم تنشر اليونيفيل قواتها على الأرض خلال الحادث استنادا إلى تقييم القوات المسلحة اللبنانية وطلب تجنب التلاحم مع المتظاهرين بغية تلافي التدهور المحتمل للحالة. وباستثناء الطلب المقدم إلى اليونيفيل بالقيام بدوريات لطائرات الهليكوبتر لمراقبة الحالة من الجو، لم تطلب القوات المسلحة اللبنانية المساعدة من اليونيفيل. وبينما طلبت قوات الدفاع الإسرائيلية من اليونيفيل التدخل البري فور بلوغ المتظاهرين للسياج التقني، فإن القوات المسلحة اللبنانية أصرت على أن تبقى اليونيفيل بعيدة عن المتظاهرين بغية تلافي أي حزازات إضافية.

١١ - واستعداد لأي مناسبات متوقعة احتفالا بذكرى حرب ١٩٦٧ في أوائل حزيران/يونيه، دعت اليونيفيل إلى عقد اجتماع خاص للمحفل الثلاثي في ٢ حزيران/يونيه وعقد اجتماعات تنسيقية منفصلة مع كل من القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية. وفي ٢ حزيران/يونيه أيضا قررت القوات المسلحة اللبنانية منع المتظاهرين من الدخول إلى المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني وأعلنت أن المنطقة تعد منطقة عسكرية محظورة. وفرضت القوات المسلحة اللبنانية أيضا تدابير أمنية مشددة عن طريق الانتشار على طول السياج الممتد بين قريتي كفر كلا والعديسي، ولا سيما عند بوابة فاطمة. وقامت اليونيفيل بتوفير تواجد أكبر لقواتها في الموقع، ولا سيما في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق. وعقب إعلان قرار القوات المسلحة اللبنانية، ألغت المنظمات الفلسطينية المظاهرات على طول الخط الأزرق. وفي ٥ حزيران/يونيه، سار تجمعان صغيران على طول الخط الأزرق وجرى تفريقهما سريعا بواسطة القوات المسلحة اللبنانية.

١٢ - وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية احتلالها للجزء الواقع شمال قرية الغجر ومنطقة ملاصقة من الأراضي الواقعة شمال الخط الأزرق، مما يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومنذ صدور تقريري الأخير، دخلت اليونيفيل في مناقشات ثنائية مع كلا الطرفين بشأن الترتيبات الأمنية المصاحبة لاقتراح تيسير انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة. واستنادا إلى المناقشات والتعليقات الواردة، تنهمك إدارة عمليات حفظ السلام واليونيفيل في الوقت الحالي في عملية وضع الاقتراح الرسمي للترتيبات الأمنية في صيغته النهائية لكي تعتمده الأطراف.

١٣ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي عمليات يومية تقريبا لاختراق المجال الجوي اللبناني، بما في ذلك استخدام الطائرات المقاتلة بشكل منتظم. وكما أشارت إليه التقارير السابقة، فإن هذه الطلعات الجوية تُعد انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية كذلك. وواصلت اليونيفيل احتجاجها على جميع الانتهاكات الجوية، وناشدت السلطات

الإسرائيلية وقفها فورا. وواصلت الحكومة اللبنانية أيضا احتجاجها على الانتهاكات الجوية وطالبت بوقفها. ولا تزال الحكومة الإسرائيلية تصر من جانبها على أن هذه الطلعات الجوية لا بد منها لدواع أمنية، متذرعةً، في جملة أمور، بما تعتبره عدم إنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة.

١٤ - وفي ٢٢ آذار/مارس، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على اثنين من الرعاة اللبنانيين بالقرب من بلدة روميش (القطاع الغربي) بزعم أنهما قاما باختراق الخط الأزرق. وبعد إجراء اتصالات مع كلا الطرفين، سلَّم جيش الدفاع الإسرائيلي الشخصين إلى اليونيفيل في اليوم التالي في معبر رأس الناقورة. وسلمتهما اليونيفيل، بدورها، إلى السلطات اللبنانية. وخلص التحقيق الذي أجرته اليونيفيل إلى أنه لئن كان أحد الراعيين قد اخترق الخط الأزرق بنحو ١٠ أمتار، فإن الآخر كان متواجدا شمالي الخط، ولذا فإن إلقاء القبض عليه يعد انتهاكا للخط الأزرق من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي. وخلال التحقيق، أشار جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أن الرعاة ينتهكون الخط الأزرق بانتظام في هذه المنطقة، كما كان الحال في حادث ١٢ كانون الثاني/يناير الذي ورد تفصيله في تقريري الأخير (S/2011/91). وهناك علامات واضحة وجلية على الخط الأزرق في منطقة الحادث.

١٥ - وانتهت اليونيفيل من تحقيقها في حادث ١٢ كانون الثاني/يناير، عند ما ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على راعٍ آخر في نفس المنطقة. وخلص التحقيق إلى أن الأدلة المتاحة تشير إلى احتمال انتهاك الراعي للخط الأزرق. وكنتيجة لعدد الحوادث في هذه المنطقة، قامت اليونيفيل بتكثيف دورياتها اليومية الراجلة والراكبة وزيادة عدد مراكز المراقبة على طول الخط الأزرق في هذه المنطقة. ودعت اليونيفيل أيضا القوات المسلحة اللبنانية إلى زيادة أنشطتها وتوعية الرعاة المحليين فيما يتعلق برعي مواشيهم على مقربة من الخط الأزرق.

١٦ - وحدثت انتهاكات برية أخرى للخط الأزرق، معظمها غير مقصود، من رعاة ومزارعين يرعون ماشيتهم أو يعملون في حقولهم، لا سيما في منطقتي مزارع شبعا وكفر شوبا. وفي ٣ آذار/مارس، عبرت حفارة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق، عن غير قصد أيضا على ما يبدو، وهي تقوم بأعمال صيانة على طول السياج التقني في جوار بلدة المطلة. وفي ١٤ نيسان/أبريل، عبرت دبابة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي السياج التقني في منطقة مجاورة للعديسة، مما أدى لإطلاق وسائل الإنذار على الجانب اللبناني. وأرسلت اليونيفيل دوريات إلى المنطقة، تمركزت بين الطرفين، وقامت لاحقا بتعزيز وجودها في الميدان. ولم يحدث أي اختراق للخط الأزرق، هي حقيقة سلمت بها القوات المسلحة اللبنانية. غير أن عمل جيش الدفاع الإسرائيلي أدى إلى زيادة سريعة في التوتر وكان من

الممكن أن يؤدي إلى حادث لولا وجود اليونيفيل. وفي جميع الحالات، كانت اليونيفيل على اتصال مع قيادتي جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني وتحثهما على توخي أقصى درجات الحذر في أي أعمال على طول الخط الأزرق يمكن تصورها على أنها أعمال استفزازية وتزيد من تفاقم التوترات.

١٧ - وشاهدت اليونيفيل، بضع مرات، مدنيين يقومون بإلقاء الحجارة على السياج التقني الإسرائيلي في كفر كلا والعديسة بالمنطقة المشاع (القطاع الشرقي). وفي ١٦ آذار/مارس، تم إلقاء الحجارة مرتين من جانب السياج التقني الإسرائيلي، حيث يوجد موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي، أفراد القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل الذين كانوا في أثناء خدمتهم بالقرب من بوابة فاطمة القريبة من كفر كلا. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل بأنه يقوم بالتحقيق في هذا الحادث. وواصلت اليونيفل عملها مع كلا الطرفين للحد من جميع هذه الأنشطة العدوانية وحثتهما على توخي أقصى درجة من الانضباط وإبلاغ اليونيفيل بأي انتهاك من هذا القبيل.

١٨ - وعاينت اليونيفيل عشر حالات من تصويب الأسلحة عبر الخط الأزرق. وفي أربع حالات، صوب جنود جيش الدفاع الإسرائيلي أسلحتهم باتجاه أفراد اليونيفيل؛ وفي خمس حالات أخرى، صوب أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي أسلحتهم باتجاه المدنيين اللبنانيين أو أفراد القوات المسلحة اللبنانية. ووقع أخطر حادث في ١ حزيران/يونيه عندما صوب جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي رشاشا ثقيلا محملا على مركبة نحو جنود في نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة اللبنانية على الجانب الغربي من بلدة الغجر. وأدى هذا الحادث إلى تصاعد التوتر بصفة مؤقتة من كلا الجانبين على الخط الأزرق، وعادت الأمور إلى حالتها المعتادة عندما غادرت دورية جيش الدفاع الإسرائيلي الموقع. وفي إحدى المرات، صوب جندي من الجيش اللبناني سلاحه باتجاه إسرائيل بجوار جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. واحتجت اليونيفيل على جميع حوادث تصويب الأسلحة وأرسلت جنودها، كلما لزم ذلك وأمكن، للتدخل بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي سعيا لمنع تصعيد هذه الحوادث. وهناك أيضا عدد من الادعاءات المتعلقة بتصويب الأسلحة، لا سيما في منطقتي العديسة وكفر كلا، دفعت اليونيفيل إلى إنشاء مركز مراقبة إضافية في منطقة العديسة.

١٩ - ورغم مواصلة كلا الطرفين الإعراب عن التزامه بوضع علامات واضحة على الخط الأزرق، فإن عدم توافق الآراء على النقاط موضع الخلاف ما زال قائما، مما يؤدي إلى استمرار تأخير العملية. ونتيجة لذلك، لم يحرز أي تقدم في قياس الإحداثيات الجغرافية داخل القطاعات القائمة، كما أن الجهود الرامية إلى تحديد قطاع جديد لوضع العلامات ثبت أيضا

عدم نجاحها. وعلى الرغم من هذا المأزق، فقد قدم كلا الطرفين إلى اليونيفيل مؤخرا، بعد المناقشات الثنائية التي أجرتها معهما، قائمة للإحداثيات الجغرافية التي يرغبان في وضع علامات عليها. وتعمل اليونيفيل على استعراض هاتين القائمتين، وبعد تحديد النقاط المشتركة، سيقترح على الطرفين الشروع فورا في وضع العلامات على تلك الإحداثيات.

٢٠ - ولا يزال التعاون بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية يشكل حجر الأساس لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). واستمرت الجهود بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية لتكثيف تنسيق الأنشطة التي يضطلعان بها ولزيادة تعزيز التعاون بينهما. وحافظ كل منهما على المواقع الخاصة به واستمرا في الاضطلاع بعملياتهما اليومية التي تشمل القيام بالدوريات وإقامة نقاط التفتيش ومواقع المراقبة. وقامت اليونيفيل من جانبها بما متوسطه ٣٠٠ دورية يوميا، إضافة إلى الدوريات المنتظمة للطائرات المروحية وعمليات أخرى. كما واصلت القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل عملياتهما المشتركة، التي شملت في المتوسط ١٣ عملية للحيلولة دون إطلاق القذائف، على فترات امتدت كل منها ٢٤ ساعة، و ٦ دوريات راجلة يوميا، مع إقامة ١٨ نقطة تفتيش مشتركة، ست منها على نهر الليطاني. وحافظ الجيش اللبناني على انتشاره في منطقة عمليات اليونيفيل بمستوى أربعة ألوية حتى منتصف حزيران/يونيه عند ما قام بتعديل هيكل انتشاره من أربعة ألوية إلى ثلاثة ألوية، إضافة إلى كتيبتين مع الاحتفاظ بالعدد الإجمالي للقوات المنتشرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت اليونيفيل والجيش اللبناني بعدة مناورات مشتركة واسعة النطاق لإطلاق النار، شملت التدرُّب على الإجلاء الجماعي للمصابين ومناورة واحدة لإطلاق نيران المدفعية.

٢١ - وتمتعت اليونيفيل عموما بحرية الحركة في منطقة عملياتها بأسرها، وقامت بما يتراوح بين ٠٠٠ ٩ و ٠٠٠ ١٠ دورية شهريا. وفي مرتين، في ٣٠ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه، صوب ركاب على متن سيارات مدنية مسدسات باتجاه اليونيفيل، وفي مرتين، قام مدنيون محليون بعرقلة سير الدوريات. وفي ٢١ آذار/مارس، اعترضت مركبتان مدنيتان دورية تابعة لليونيفيل بالقرب من قرية حانين (القطاع الغربي) من الأمام والخلف. وعندما رفض المدنيون تحريك مركباتهم، تمكنت الدورية من الالتفاف حولهم وغادرت الموقع. وأبلغ الجيش اللبناني اليونيفيل في وقت لاحق أن كلا السائقين أساءا فهم طلبات الدورية. وفي ٣١ آذار/مارس، اعترضت مركبة مدنية دورية تابعة لفريق المراقبين في لبنان بالقرب من منطقة بنت جبيل. وبعد وصول الجيش اللبناني إلى الموقع، جرى إيضاح أنه تم إيقاف دورية فريق المراقبين لأنها التقطت صورا فوتوغرافية. وبناء على طلب من القوات المسلحة اللبنانية، سلمت الدورية بطاقة ذاكرة آلة التصوير، والتي قامت القوات المسلحة اللبنانية بردها فيما بعد. وإضافة إلى ذلك، اقترب أشخاص من مركبة تابعة لليونيفيل، واشتكوا من موقعها قرب نهر الليطاني.

وركلوا المركبة وألقوا عليها حجارة. وغادروا المكان عند ما رأوا بقية دورية اليونيفيل تقترب. وفي ١٨ نيسان/أبريل، رفض أشخاص كانوا يلتقطون صورا لموقع تابع لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي التوقف عندما طلبت اليونيفيل ذلك. وعندما التقطت اليونيفيل صورا لهؤلاء الأشخاص، استولوا على آلة التصوير وسحبوا بطاقة الذاكرة قبل إعادة آلة التصوير. وأعادت القوات المسلحة اللبنانية بطاقة الذاكرة في وقت لاحق من نفس اليوم. وفي ٩ حزيران/يونيه، أوقفت سيارة تقل أربعة مدنيين دورية تابعة لليونيفيل بالقرب من مجدل سليم. واستولى الأشخاص على جهاز لتحديد المواقع بالساتل وخريطة وآلة تصوير وعدة وثائق للمركبة من الدورية وهربوا من الموقع. واحتجت اليونيفيل بشدة على جميع هذه الحوادث لدى القوات المسلحة اللبنانية.

٢٢ - وعلى الرغم من الحوادث المذكورة أعلاه، فإن موقف السكان المحليين تجاه اليونيفيل ما زال إيجابيا بصفة عامة. وواصلت الوحدات المعنية بالشؤون المدنية والتنسيق المدني العسكري في مقر القيادة وعلى مستوى القطاعات الاضطلاع بأنشطة الاتصال والتوعية بشكل منتظم. وساهمت مشاركة اليونيفيل في المهرجانات المحلية وغير ذلك من المناسبات في تعزيز التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ولقيت تقبلا إيجابيا من جانب السكان المحليين. واستمر تنفيذ المشاريع السريعة الأثر بتمويل من البلدان المساهمة بالقوات ومن ميزانية اليونيفيل.

٢٣ - وواصلت اليونيفيل تقديم المساعدة للجيش اللبناني لاتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين، أو معدات أو أسلحة، ما عدا التابع منها للحكومة اللبنانية واليونيفيل، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأبلغ الجيش اللبناني اليونيفيل في ٢٣ أيار/مايو أنه قد اعترض وأوقف، في المنطقة المحيطة بحاصبيا خارج القطاع الشرقي من منطقة عمليات اليونيفيل، شخصا كان يحاول تهريب صاروخ غير مسلح إلى منطقة عمليات اليونيفيل.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صادفت اليونيفيل أفرادا يحملون أسلحة صيد داخل منطقة العمليات. وفي مناسبتين، في حفل عودة إلى الوطن وجنازة، تم العثور على عدة أفراد يحملون بنادق من طراز AK-47 أو أنواع مماثلة من السلاح ويطلقون الرصاص في الهواء. ويشكل وجود أي أسلحة باستثناء الأسلحة التابعة للحكومة اللبنانية واليونيفيل في جنوب نهر الليطاني انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعمل الجيش اللبناني واليونيفيل معا على الحد من جميع أنشطة الصيد. وأدى هذا العمل الاستباقي إلى قيام الجيش اللبناني باحتجاز عدة

أفراد ومصادرة أسلحتهم. وإضافة إلى ذلك، كان يوجد أفراد مسلحون وأسلحة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة العمليات.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكتشف اليونيفيل أي مخابئ للأسلحة أو معدات أو هياكل عسكرية. وقامت اليونيفيل بعمليات تفقد روتينية لمواقع، من بينها تحصينات وكهوف، كُشف عنها سابقا وكانت تستخدمها عناصر مسلحة في منطقة العمليات، ولكنها لم تعثر على ما يشير إلى أنها تستخدم من جديد ولا على ما يثبت إقامة مواقع عسكرية جديدة في منطقة عملياتها. وفي ١٨ آذار/مارس، أصدر الجيش اللبناني بيانات تفيد بأن وحدة متخصصة تابعة للجيش اللبناني قامت بتفكيك منظومة تجسس وتصوير زرعتها إسرائيل وموهتها في شكل صخرة في منطقة شمع قرب صور. وفي ٢١ آذار/مارس، أرسل وزير الخارجية اللبناني المؤقت رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن (A/65/805-S/2011/174) احتجاجا على الحادث باعتباره انتهاكا للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولم تقدم أي معلومات إلى اليونيفيل قبل هذا الحادث ولا بعده رغم الطلبات المتكررة التي قدمتها إلى الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي لتقديم جميع المعلومات ذات الصلة التي تحتاج إليها اليونيفيل للتأكد من الحقائق.

٢٦ - وتصر الحكومة الإسرائيلية على أن حزب الله يواصل تعزيز وجوده وقدرته العسكريين، بما في ذلك في منطقة عمليات اليونيفيل. وتتهم حزب الله أيضا بالحفاظ على مواقعه ووحداته العسكرية داخل مناطق آهلة بالسكان في جنوب لبنان، وأنه يجري نقل أسلحة غير مأذون بها إلى لبنان، بما في ذلك إلى منطقة عمليات اليونيفيل.

٢٧ - وتقوم اليونيفيل، بالتعاون مع الجيش اللبناني، بالتحقيق فورا في أي ادعاء بوجود أفراد مسلحين أو أسلحة بصفة غير شرعية في منطقة عملياتها إذا تلقت معلومات محددة. وهي لا تزال مصممة على استخدام جميع الوسائل المتاحة في إطار ولايتها وإلى أقصى حد تجيزه قواعد الاشتباك الخاصة بها. ولا يحق لها، في إطار ولايتها، تفتيش المنازل والممتلكات الخاصة ما لم تكن هناك أدلة موثوق بها على أن ثمة انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما وجود خطر وشيك بالقيام بنشاط معادي انطلاقا من هذا الموقع بالتحديد. وحتى الآن، لم تتلق اليونيفيل أي دليل على نقل غير مأذون به للأسلحة إلى منطقة عملياتها، ولم تعثر على أي دليل يثبت ذلك. وما زالت قيادة الجيش اللبناني تؤكد أنها ستتحرك على الفور ما إن تتلقى أدلة على وجود أفراد مسلحين أو أسلحة غير مأذون بها في المنطقة، لوضع حد لأي نشاط غير قانوني ينتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية ذات الصلة،

وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بالوجود غير الشرعي لأفراد مسلحين ولأسلحة جنوبي نهر الليطاني.

٢٨ - وواصلت فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل تنفيذ ولايتها المزدوجة المتمثلة في إجراء عمليات الحظر البحرية في منطقة العمليات البحرية وتدريب القوات البحرية اللبنانية. وقامت فرقة العمل البحرية، منذ إنشائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، باعتراض وتفتيش أكثر من ١٠٧ ٣٨ سفن، وفتشت البحرية اللبنانية ما مجموعه ١ ٠٧٨ سفينة تجارية اعتبرتها مشبوهة، نُفِّذت ٢١٣ عملية تفتيش منها منذ صدور تقريري الأخير. وفتشت القوات البحرية اللبنانية وموظفو الجمارك السفن للتأكد من أنه لا يوجد على متنها أية أسلحة أو ما يتصل بها من عتاد غير مأذون به، وسُمح لجميعها بمتابعة إبحارها. ونظمت فرقة العمل البحرية والقوات البحرية اللبنانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٧١ حلقة عمل في البر و ١٨٤ دورة تدريبية في البحر. وواصل أفراد القوات البحرية اللبنانية تحسين قدراتهم بإجراء تدريبات أثناء العمل إذ كانوا يتولون قيادة عمليات الحظر البحرية. ونجمت بعض القيود عن عدم كفاية عدد سفن البحرية اللبنانية التي يمكنها تحمل الأحوال الجوية السيئة.

٢٩ - واستمرت الحوادث على طول خط العوامات إذ أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي قنابل الأعماق أو قنابل مضيئة وطلقات تحذيرية على طول هذا الخط. ولا تشمل ولاية اليونيفيل مراقبة خط العوامات الذي أقامته الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد ولا تعترف به الحكومة اللبنانية. وفي الاجتماع الثلاثي الأطراف المعقود في ٧ آذار/مارس، طلب الجيش اللبناني إلى اليونيفيل أن تقيم خط أمن بحري بين لبنان وإسرائيل. واتفقت الأطراف على أن تجري اليونيفيل مناقشات ثنائية تمهيدية مع الطرفين بشأن المسائل الأمنية البحرية عموما وقد كتب قائد القوة إلى الطرفين بهذا الشأن.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٣٠ - لا تزال الاجتماعات الثلاثية الشهرية، التي يترأسها قائد قوة اليونيفيل ويحضرها ممثلون كبار عن القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي، تشكل عنصرا لا غنى عنه في عملية الاتصال والتنسيق المنتظمة بين اليونيفيل والطرفين المعنيين، كما لا تزال تشكل آلية رئيسية لمعالجة القضايا العملياتية الأمنية والعسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وخلال الاجتماعات نوقشت أيضا التحقيقات في الحوادث وانتهاكات القرار باعتبارها وسيلة لتفادي وقوع هذه الحوادث في المستقبل وتحسين الاستقرار في المناطق الواقعة على طول الخط الأزرق. وحافظ الطرفان على التزاماتهما بالمنتدى. غير أن استمرار الجمود بشأن وضع علامات على طول الخط الأزرق وقرار إسرائيل بعدم تجديد اتفاق إنساني يتيح

للمزارعين في منطقة بليدا الوصول إلى أجزاء من بساتين الزيتون الواقعة جنوب الخط الأزرق قد يؤثر على المستوى العام للثقة بين الطرفين. وعقد المنتدى اجتماعا استثنائيا في ٢ حزيران/يونيه ناقش فيه تقرير التحقيق الأولي الذي قدمته اليونيفيل عن الأحداث التي جرت في ١٥ أيار/مايو. وأعرب الطرفان عن التزامهما بعدم تكرار مثل هذا الحادث المأساوي. ورغم عدم إبرام أي اتفاق رسمي بشأن الإجراءات التشغيلية في المناطق الحساسة الواقعة على طول الخط الأزرق، فقد استُنبِط أسلوب عمل إجرائي مع الطرفين، وحافظت اليونيفيل من جهتها على انتشارها المعزز في منطقتي كفركلا والعديسة، الأمر الذي أسهم في خفض عدد الحوادث في تلك المنطقتين. وتأسيسا على هذا الأثر الإيجابي، استعرضت اليونيفيل الترتيبات واقترحت على الطرفين تطبيق إجراءات تشغيلية محددة في تلك المنطقتين في الأشهر المقبلة. وتشارك اليونيفيل مع الطرفين، بغية توسيع نطاق تلك الإجراءات لتشمل مناطق أخرى أُبلغ عن وقوع حوادث فيها في الأشهر الأخيرة.

٣١ - ومنذ صدور تقريري الأخير، عقدت اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية ثلاث اجتماعات للحوار الاستراتيجي، ناقش فيها وفدا الجهتين الاختصاصات والنظام الداخلي.

٣٢ - وتواصلت المحادثات المنتظمة بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية على المستويين العملياتي والتكتيكي من خلال عقد لقاءات تفاعلية منتظمة مع مقر القوات المسلحة اللبنانية، من خلال القيام بأنشطة اتصال يومية. وشمل هذا الأمر وضع ضباط اتصال من الجيش اللبناني في مقر قوة اليونيفيل وعلى مستوى القطاعات، وكذلك وضع ضابط اتصال من اليونيفيل في مقر الجيش اللبناني لقطاع جنوب نهر الليطاني الواقع في صور.

٣٣ - وواصلت اليونيفيل أيضا اتصالها وتنسيقها بصورة فعالة مع جيش الدفاع الإسرائيلي، بطرق منها إجراء محادثات منتظمة بين قائد قوة اليونيفيل ونظرائه، ووَضْعُ ضابطيْ اتصال من اليونيفيل في مقر القيادة الشمالية للجيش الإسرائيلي الواقع في صفد. ولم يحرز أي تقدم في ما يخص إنشاء مكتب لليونيفيل في تل أبيب.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٤ - لا يزال بقاء سلاح حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة خارج سيطرة الدولة، في انتهاك للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يشكل تحديا خطيرا لقدرة الدولة اللبنانية على ممارسة سيادتها الكاملة على إقليمها.

٣٥ - ولا يزال حزب الله يؤكد امتلاكه ترسانة عسكرية كبيرة منفصلة عن ترسانة الدولة اللبنانية، يستخدمها لأغراض دفاعية ضد إسرائيل. وفي العديد من التصريحات العلنية التي

أدلى بها حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشار إلى أن حزبه سيواصل التدرّب وإجراء المناورات والتسلّح لحماية لبنان وموارده الطبيعية مما أسماه ''الهجمات الإسرائيلية المحتملة''.

٣٦ - وتقدمت قضية سلاح حزب الله إلى واجهة الجدل السياسي في لبنان خلال حشد سياسي ضخم نظمه تحالف ١٤ آذار/مارس في ١٣ آذار/مارس، احتفالا بالذكرى السنوية السادسة لتشكيله. ونـدد جميع المتكلمين باستمرار وجود السلاح خارج سيطرة الدولة واستخدامه أداة سياسية في الساحة المحلية.

٣٧ - ولم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير باتجاه تفكيك القواعد العسكرية التي تسيطر عليها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة. ولا تخضع هذه القواعد العسكرية لسيطرة الدولة اللبنانية، مع وجود معظمها على جانبي الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وعلى غرار دعوتي في تقريري السابق، فإني أدعو السلطات اللبنانية مرة أخرى لتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة، وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية للتعاون في هذه الجهود.

٣٨ - ولم تسجَّل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أية حوادث أمنية كبيرة في ١٢ مخيما للفلسطينيين في لبنان. وتواصل السلطات الأمنية اللبنانية الإشارة إلى التعاون الجيد القائم بين الجيش اللبناني والمسؤولين الأمنيين الفلسطينيين في المخيمات. وسلطت هذه السلطات الضوء أيضا على تأثر الأوضاع الأمنية إيجابيا بإبرام اتفاق المصالحة في ٢٧ نيسان/أبريل بين الأطراف الفلسطينية تحت رعاية الحكومة المصرية.

٣٩ - وسُلط الضوء على وجود جماعات مسلحة خارج سيطرة الدولة في لبنان في ٢٣ آذار/مارس عندما اختُطِفَ سبعة سياح إستونيين في منطقة البقاع، بالقرب من الحدود مع الجمهورية العربية السورية. وحتى وقت إعداد هذا التقرير كان مكان وجود هؤلاء الرجال لا يزال مجهولا. وتواصل الأجهزة الأمنية اللبنانية بذل جهودها في سبيل تأمين إطلاق سراحهم، بالتعاون مع السلطات الإستونية. وإني أدعو إلى إطلاق سراحهم على الفور.

٤٠ - وما زلت مقتنعا بأنه ينبغي نزع سلاح الجماعات المسلحة من خلال عملية سياسية محلية، لكي لا يكون ثمة أسلحة أو سلطة في لبنان بخلاف أسلحة الدولة اللبنانية وسلطتها. وقد التزم الزعماء اللبنانيون بعملية من هذا القبيل في أيار/مايو ٢٠٠٨ عندما قرروا دعوة لجنة الحوار الوطني للانعقاد من أجل الموافقة على استراتيجية وطنية للدفاع، سيتعين عليها

النظر، بدورها، في قضية الأسلحة الموجودة خارج سيطرة الدولة. ولم تجتمع لجنة الحوار الوطني منذ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠.

دال – حظر توريد الأسلحة

٤١ – قرر مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقاً من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها، ببيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد. ولم تبلِّغ الحكومة اللبنانية عن أي انتهاك لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتدَّعي حكومة إسرائيل، من جهتها، أن حزب الله يواصل تعزيز ترسانته من الأسلحة. ومع أن الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات على محمل الجد، فهي غير قادرة على أن تتحقق بشكل مستقل من صحة هذه المعلومات.

٤٢ – ويطلب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أيضا من الحكومة اللبنانية تأمين حدودها وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها. وأبلغت السلطات اللبنانية منسقي الخاص بأنه لم يطرأ أي تغيير على نشر عناصر أمنية لإدارة الحدود، باستثناء نشر سريتين إضافيتين من الجيش اللبناني على النحو الوارد في الفقرة ٤٣ أدناه.

٤٣ – ولا تزال مهمة إدارة الحدود الشمالية مع الجمهورية العربية السورية منوطة بالقوة المشتركة لمراقبة الحدود، التي تضم ٧٠٠ فرد من الأجهزة الأمنية اللبنانية الأربعة (القوات المسلحة، والأمن الداخلي، والأمن العام، والجمارك). وفي النصف الأول من أيار/مايو، أدَّت الحالة في المدن السورية القريبة من الحدود مع لبنان إلى تدفق نحو ٤ ٠٠٠ شخص إلى لبنان عبر حدوده الشمالية. واستجابة لذلك، نشرت القوات المسلحة اللبنانية سريتين إضافيتين، يبلغ تعدادهما قرابة ٢٢٠ جنديا، لدعم قوة الحدود المشتركة. وفي مطلع حزيران/يونيه، كان كثير من المشردين قد عاد إلى الجمهورية العربية السورية. وتنسِّق الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومة اللبنانية بشأن توفير المساعدة للمشردين، وكذلك بشأن مسائل حمايتهم وتحديد أوضاعهم. وأكّد الرئيس سليمان لمنسقي الخاص أن لبنان سيتقيد بالتزاماته الدولية في هذا الصدد.

٤٤ – وعلى الحدود الشرقية، يواصل الجيش اللبناني نشر نحو ٦٠٠ جندي، و ٢٠٠ فرد من قوات الأمن الداخلي، على امتداد مسافة ٨٠ كيلو مترا، متاخمة لمنطقة عمليات قوة الحدود المشتركة الموجودة، وصولا إلى عرسال. ويخطط الجيش اللبناني لنشر كتيبة حدودية ثالثة ستعمل بين قرية عرسال ونقطة العبور الرئيسية في المصنع.

٤٥ - وفي اجتماع ترأسه منسقي الخاص في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، لاحظ سفراء البلدان المانحة التي تواصل المشاركة في توفير الدعم للبنان من أجل تحسين قدرته على إدارة الحدود، أن عدم وجود استراتيجية وطنية شاملة لإدارة الحدود يجعل من الصعب حشد موارد إضافية، وأعادوا مجددا تأكيد الحاجة إلى اعتماد مثل هذه الاستراتيجية الوطنية. واتفقت الجهات المانحة على الاستمرار في تبادل المعلومات والتنسيق بشأن المشاريع الجارية لدعم لبنان في ما يخص إدارة الحدود. غير أن عدم وجود حكومة في لبنان حال دون إحراز تقدم في اعتماد استراتيجية وطنية شاملة لإدارة الحدود على أساس مشروع الاستراتيجية الذي وضعه المنسق الوطني في عام ٢٠١٠.

٤٦ - ولا تزال الإدارة الفعالة للحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية تتأثر سلبيا بعدم ترسيم الحدود أو وضع علاماتها، وباستمرار وجود القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة على جانبي الحدود بين البلدين.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٧ - يُعد المركز اللبناني للإجراءات المتعلقة بالألغام، وهو وحدة تابعة للجيش اللبناني، هو السلطة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان التي تضطلع بالمسؤولية التامة عن إدارة جميع عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية. ولا يزال مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام يوفر الدعم لليونيفيل وللمركز اللبناني للإجراءات المتعلقة بالألغام في ما يخص أنشطة إزالة الألغام/الذخائر غير المنفجرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجّلت ٨ مناطق استهدفتها القنابل العنقودية، وبلغ بذلك مجموعها ١ ١٣٥ منطقة.

٤٨ - ويبلغ العدد الإجمالي للقتلى والجرحى في صفوف العاملين في أنشطة إزالة الألغام، جراء تلك الأنشطة، منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦ ما مجموعه ٦٣ شخصا، منهم ١٤ قتيلا و ٤٩ جريحا. أما في ما يخص الحوادث/الأحداث المدنية، وقع حادث في سنايا (جزين) يوم ٣١ آذار/مارس من انفجار لغم مضاد للدبابات وأسفر عن جرح شخص. وأسفر حادث آخر تسببت فيه قنبلة عنقودية عن مقتل مدني في دير قانون، برأس العين. ويرفع هذان الحادثان عدد الضحايا في صفوف المدنيين إلى ٢٩٢، من بينهم ٢٩ قتيلا و ٢٦٣ جريحا.

٤٩ - وتجري الاستعدادات في لبنان من أجل استضافة الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ومن المتوقع أن يستقطب المؤتمر ألف مندوب تقريبا، من بينهم ممثلو دول أطراف في الاتفاقية، وممثلون عن منظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني.

واو – ترسيم الحدود

٥٠ – وشجع مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته الحكومة اللبنانية بترسيم حدودهما المشتركة، وخاصة في تلك المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع. ومن شأن ذلك أن يشكل خطوة هامة نحو تحسين إدارة الحدود وضمان سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. ووجه المجلس هذه الدعوة من جديد في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥١ – وخلال المرحلة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم نحو ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية ووضع علاماتها بالرغم من الالتزامات التي أعرب عنها في اجتماعات قمة عديدة بين الرئيس الأسد والرئيس سليمان منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ولم تجتمع بعد لجنة الحدود اللبنانية السورية المشتركة المكلفة بهذه المسائل. وحتى الآن، حدد لبنان وحده المشاركين نيابة عنه في اللجنة.

٥٢ – ولم يُحرز أي تقدم أيضا بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا. وبالرغم من طلباتي المتكررة، لم أتلق أي رد فعل من الجمهورية العربية السورية أو إسرائيل بشأن تحديد الحدود المؤقتة لهذه المنطقة كما ورد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

ثالثا – أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٣ – في ٢٧ أيار/مايو، تعرضت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لهجوم إرهابي مباشر عند انفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق ومتحكم فيها عن بُعد، في قافلة لوجستية لليونيفيل عند مرورها على الطريق الرئيسي الساحلي الكبير الذي يربط بيروت بجنوب لبنان، أي طريق الإمداد الرئيسي لليونيفيل. وأسفر الهجوم عن جرح ستة من عناصر حفظ السلام الإيطاليين، اثنان منهم أصيبا بجروح خطيرة فيما تعرض أربعة لجروح تتراوح ما بين خفيفة ومتوسطة، بالإضافة إلى التسبب في جروح بسيطة لاثنين من المدنيين اللبنانيين. ووقع الانفجار بالقرب من مكان وقوع هجوم على مركبة لليونيفيل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (انظر S/2008/135). وأجرت السلطات اللبنانية واليونيفيل تحقيقا في الحادث على الفور. وكان هذا هو الهجوم الرابع ضد اليونيفيل منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والأول على مدى أكثر من ثلاث سنوات. وكما كان الشأن في الحوادث السابقة، لم يعلن أحد مسؤوليته عن الهجوم. ونددت كل السلطات اللبنانية العليا بالهجوم وكذلك فعل الزعماء

السياسيون من كل التوجهات السياسية. كما فتحت السلطات الإيطالية كذلك تحقيقا في الهجوم.

٥٤ - وما زالت مسألة أمن موظفي اليونيفيل وسلامتهم تحظى بأولوية عالية. وبالرغم من التزام جميع الأطراف بكفالة سلامة اليونيفيل وأمنها، وتولّي حكومة لبنان مسؤولية الحفاظ على سيادة القانون وحفظ النظام، تواصل اليونيفيل تطبيق التدابير الرامية إلى التخفيف من المخاطر، وتشمل عقد دورات تدريبية لتوعية الموظفين بشؤون السلامة، وتركيب تجهيزات أمنية لحماية المنشآت والأصول. وتجري بصورة منتظمة مراجعة الخطط الأمنية وتدابير تخفيف المخاطر التي تطبقها البعثة، كما نفذت البعثة تمارين متعلقة بالتأهب لإجلاء الموظفين المدنيين. ويتعاون كل من اليونيفيل والسلطات اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية بصورة منتظمة من أجل ضمان التصدي بالطريقة الملائمة للتهديدات الأمنية.

٥٥ - وواصلت اليونيفيل متابعة القضايا المرفوعة في المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أفراد متهمين بتشكيل جماعات مسلحة بغرض شن هجمات عليها. ففي ٧ آذار/مارس، صدرت تسعة أحكام، أحدها حكم غيابي، بسجن أفراد لفترات تتراوح بين ١٨ شهرا وخمس سنوات، لحيازتهم متفجرات وللتخطيط والقيام بأعمال إرهابية ضد الجيش اللبناني واليونيفيل. ولا يزال القضاء ينظر في قضية واحدة، تشمل إجمالا ١٠ أشخاص متهمين بحيازة أسلحة ومتفجرات والتخطيط لشن هجمات ضد اليونيفيل. وتم تأجيل جلسة كان من المقرر أن تعقد يوم ٢٣ أيار/مايو إلى أواخر تموز/يوليه.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٦ - بلغ القوام الإجمالي للقوات العسكرية لبعثة اليونيفيل في ١٥ حزيران/يونيه ١١ ٩٢٥ فرداً، ٥٧٤ منهم من النساء. وتضم البعثة ٣٥٣ موظفاً دولياً و ٦٥٧ موظفاً وطنياً من المدنيين، ١٠٣ و ١٦٩ منهم على التوالي، من النساء. وتتلقى اليونيفيل الدعم أيضا من ٥٢ مراقباً عسكرياً من فريق مراقبي لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم ٥ نساء.

٥٧ - ويجري تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض التقني الذي شاركت في إجرائه إدارة عمليات حفظ السلام واليونيفيل، ومن بينها التعديلات الموصى بإدخالها على هيكل القوة وأصولها واحتياجاتها. وفي ١ آذار/مارس، أنشئت القوات الاحتياطية لقائد اليونيفيل من خلال دمج الكتيبة الفرنسية مع قوة الرد السريع. وتمت إعادة رسم مجالات المسؤولية للكتائب المجاورة لتشمل مجال الكتيبة الفرنسية السابقة. وفي ٣٠ أيار/مايو، وصلت الفرقة

المتقدمة للكتيبة الأيرلندية الوافدة، في حين من المقرر أن يتم انتشار القوة الرئيسية في أواخر حزيران/يونيه.

خامسا – ملاحظات

٥٨ - يساورني القلق من أن الركود في التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) منع الأطراف من التحرك نحو وقف دائم لإطلاق النار والوصول إلى حل طويل الأجل، كما يطلب القرار ذلك. ويساورني القلق بشكل خاص إزاء الحادثين الخطيرين، الأول الذي اختبر في ١٥ أيار/مايو الترتيبات الأمنية الموضوعة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والثاني هو الهجوم المباشر الذي شنه مهاجمون غير معروفين على اليونيفيل. وكون هذه التطورات تقع في سياق إقليمي متوتر يزيد أكثر من خطورتها.

٥٩ - ويساورني القلق بسبب الأحداث التي وقعت قرب مارون الراس يوم ١٥ أيار/مايو، والتي استعمل خلالها جيش الدفاع الإسرائيلي الذخيرة الحية مباشرة ضد متظاهرين غير مسلحين حاولوا اختراق السياج التقني. وفي نفس الوقت، كان المنظمون مسؤولين عن ضمان عدم اقتراب المتظاهرين من السياج التقني وعدم لجوئهم إلى العنف. وأُعرب عن أسفي لحدوث وفيات.

٦٠ - ويتحمل الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي المسؤولية الرئيسية في ما يتعلق بمنع وتصحيح كل خرق للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو السلطات اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية إلى إنفاذ القانون والنظام في المنطقة ومنع أي حادث على الخط الأزرق ينطلق من الأراضي اللبنانية. ويجب على القوات المسلحة اللبنانية أن تستخدم استخداما كاملا دعم ومساعدة اليونيفيل، حسب الاقتضاء. كما أدعو جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الامتناع عن الرد بالذخيرة الحية في مثل هذه الحالات، باستثناء الحالات التي تتطلب ذلك بوضوح للدفاع الفوري عن النفس. فبالرغم من الحق الأصيل لكل بلد في الدفاع عن النفس، يحتاج جيش الدفاع الإسرائيلي دائما لتطبيق التدابير الإجرائية المناسبة، بما في ذلك تدابير السيطرة على الحشود، التي تكون متكافئة مع الخطر الوشيك على قواته ومدنييه. وأدعو الطرفين إلى استعمال ترتيبات الاتصال والتنسيق المتفق عليها بصفة كاملة، والعمل عن كثب مع اليونيفيل من أجل التخفيف من خطر تزايد العنف.

٦١ - وأُدينُ الهجوم الذي وقع في ٢٧ أيار/مايو على موظفي اليونيفيل وأسفر عن جرح ستة من عناصر حفظ السلام، اثنان منهم أصيبا بجروح خطيرة، وكذلك إصابة اثنين من المدنيين اللبنانيين. وأدعو السلطات اللبنانية إلى القيام بقصارى جهودها من أجل محاكمة

مرتكبي الهجوم. ولا يزال يساورني القلق إزاء أمن موظفي الأمم المتحدة وأحث الطرفين على الوفاء بالتزامهما من أجل احترام سلامتهم وأمنهم.

٦٢ - وبالرغم من خطورة هذه الأحداث، ساد الاستقرار والهدوء النسبيان في مجال عمليات اليونيفيل خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال التزام حكوميتْ إسرائيل ولبنان بأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ووقف أعمال القتال يحظى بأهمية في هذا الصدد. ولا شك في أن الترتيبات التي وضعها قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) قد ساهمت في الحفاظ على الاستقرار واحتواء التوترات في المنطقة. وهذا الإنجاز ليس بالهيِّن. ومع ذلك، فإن عدم إحراز تقدم حقيقي في التنفيذ الكامل للقرار، ستبقى الحالة على طول الخط الأزرق هشة على نحو خطر.

٦٣ - ولذلك أدعو الطرفين إلى الاستفادة إلى أقصى حد من البيئة الاستراتيجية الجديدة التي ساعدت اليونيفيل، بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية، في التمركز في منطقة العمليات من أجل إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك احترام الخط الأزرق في مجمله واتخاذ الخطوات الضرورية من أجل الوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار. وبالإضافة إلى ذلك، أدعو حكومة إسرائيل إلى الحفاظ على التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) واتخاذ خطوات حقيقية وملموسة من أجل الوصول إلى هذه الغاية. وأدعو كذلك الحكومة الجديدة للبنان، التي يترأسها رئيس الوزراء ميقاتي، إلى الإعلان عن التزامها القاطع بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبجميع التزامات لبنان الدولية، واتخاذ الخطوات الضرورية في هذا الصدد.

٦٤ - ويشجعني التزام القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي بالعمل على نحو وثيق مع اليونيفيل، بما في ذلك في إجراءات العمليات الخاصة في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق كوسيلة لمنع حدوث سوء فهم من شأنه أن يفاقم التوترات ويؤدي إلى وقوع حوادث. وآمل أن يؤدي التعاون والتنسيق الوثيقين مع اليونيفيل، بوسائل منها المنتدى الثلاثي، إلى النهوض ببناء الثقة والطمأنينة أيضا بين الطرفين.

٦٥ - ويساورني القلق إزاء استمرار عدم إحراز تقدم ملموس في عملية وضع علامات مرئية على الخط الأزرق. وأُثني على اليونيفيل لما تبذله من جهود متواصلة مع الجانبين من أجل التغلب على هذا المأزق، وأحث الطرفين على مواصلة العمل على نحو بنَّاء وعملي فيما يتعلق بالنقاط مثار الخلاف على أرض الواقع. وتشجعني استجابة الطرفين لأحدث مبادرات اليونيفيل والتي آمل أن تعيد الزخم لعملية وضع علامات على الخط الأزرق.

٦٦ - ويساورني القلق أيضا إزاء العدد الكبير من انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية عن طريق عمليات التحليق اليومية للطائرات تقريبا التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي فوق الأراضي اللبنانية. ومن شأن عمليات التحليق هذه أن تفاقم من التوترات في منطقة عمليات اليونيفيل. وهي ذات تأثير سلبي أيضا على موثوقية القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل. وأناشد، مرة أخرى، إسرائيل بأن توقف فورا تحليقاتها تلك.

٦٧ - وقد خاب أملي إزاء عدم انسحاب الجيش الإسرائيلي من شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة الواقعة إلى الشمال من الخط الأزرق. وقد أعدت اليونيفيل، بالتعاون مع الطرفين، ترتيبات أمنية للمنطقة المحيطة بشمال قرية الغجر من شأنها إشباع الحاجات الأمنية لجميع الأطراف. وستؤدي هذه الترتيبات إلى تحسين تنفيذ مقترح الأمم المتحدة الرامي إلى تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي إلى جنوب الخط الأزرق. وسيشكل انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي خطوة هامة نحو التنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٨ - ولا يزال يساوني القلق إزاء تكرار الحوادث التي تعوق حرية تنقل اليونيفيل وتعرض سلامة وأمن أفراد حفظ السلام للخطر. وتشكل حرية تنقل اليونيفيل وأمن وسلامة أفرادها جزءا لا يتجزأ من الاضطلاع بمهامها على نحو فعال، وفقا للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٧٧٣ (٢٠٠٧). وتقع المسؤولية عن كفالة حرية التنقل لأفراد اليونيفيل في منطقة العمليات في المقام الأول على عاتق السلطات اللبنانية. وبالإضافة إلى ذلك، آمل أن تجد القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل السبل الكفيلة بتعزيز إدارة الحوادث والتحقيق فيها.

٦٩ - وتعد اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية شريكين استراتيجيين في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وفي الحفاظ على الاستقرار في منطقة عمليات اليونيفيل. ويشجعني انخراط اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية في عملية الحوار الاستراتيجي، ولكنني أشعر بأنه يتعين تسريع وتيرة الحوار.

٧٠ - ولا تزال القوات المسلحة اللبنانية تعمل بروح من الالتزام والعزم وغمرني شعور بالسرور بصفة خاصة للدور الذي اضطلعتا به في منع تكرار وقوع أي حادث في ٥ حزيران/يونيه. وأشعر بالامتنان لتلك البلدان التي تقدم دعما جوهريا في تزويد القوات المسلحة اللبنانية، بما في ذلك قواتها البحرية، بالمعدات والتدريب. وأحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه لكفالة تمتع القوات المسلحة اللبنانية بالقدرات والإمكانيات التي تحتاج إليها، من أجل أن تتولى قدرا أكبر من المسؤولية في منطقة عمليات اليونيفيل وفي المياه الإقليمية اللبنانية.

٧١ - ويشكل وجود جماعات مسلحة خارجة عن سيطرة الدولة تهديدا مستمرا لسيادة لبنان واستقراره، ويعوق التنفيذ التام للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأناشد القادة اللبنانيين على الحفاظ على العملية السياسية المحلية الرامية إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة العاملة بعيدا عن سيطرة الدولة. وفي هذا السياق، وبوجود حكومة جديدة، أشجع الرئيس سليمان على إعادة عقد اجتماعات لجنة الحوار الوطني بأسرع فرصة ممكنة.

٧٢ - ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار وجود قواعد عسكرية في لبنان لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة و فتح - الانتفاضة. وتشكل هذه القواعد تحديا لقدرة لبنان على إدارة حدوده وتقويضا للسيادة اللبنانية. وأكرر مناشدتي لحكومة لبنان بتفكيك هذه القواعد العسكرية، على النحو المتفق عليه في الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦ والذي جرى تكراره منذئذ، ولحكومة الجمهورية العربية السورية بالتعاون التام مع هذه الجهود.

٧٣ - وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تمنع نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى كيانات أو أفراد في لبنان دون الحصول على موافقة الدولة اللبنانية. وأشجع الحكومة الجديدة في لبنان على دعم الجهود التي بذلتها الحكومة السابقة لمراقبة حدودها، بوسائل منها اعتماد استراتيجية شاملة لإدارة الحدود والتي التزمت بها في عام ٢٠١٠. وأشعر بالامتنان للدول الأعضاء التي تقدم المساعدة من أجل تحسين قدرات لبنان على إدارة الحدود، وأناشد المجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ الاستراتيجية الشاملة المتعلقة بالحدود اللبنانية بمجرد اعتمادها.

٧٤ - وينبغي أن تستمر جهود ترسيم الحدود المشتركة بين لبنان والجمهورية العربية السورية ووضع علاماتها، بدءا من تفعيل اللجنة المشتركة لترسيم الحدود اللبنانية - السورية. ويشكل ترسيم الحدود مسألة جوهرية للعلاقة بين البلدين. وأحث حكومة الجمهورية العربية السورية على التعاون مع حكومة لبنان في اتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق هذا الهدف، وفقا للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٦٨٠ (٢٠٠٥).

٧٥ - وأعتزم أيضا مواصلة جهودي الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي لمسألة منطقة مزارع شبعا، وفقا لأحكام الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويتعين عليَّ الاعتراف، مع ذلك، أن هذه الجهود قد أعاقها عدم رغبة إسرائيل والجمهورية العربية السورية في حل هذه المسألة في الوقت الراهن. وأناشد مرة أخرى، هذين البلدين على تقديم رديهما على التعريف المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدمته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر S/2007/641).

٧٦ - ولا تزال الحالة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان تشكل مسألة مثيرة للقلق. ويعيش ثلثا هؤلاء اللاجئون في حالة فقر ويعانون من ارتفاع شديد لمعدلات البطالة، وتفشي الأمراض المزمنة وقصور التغذية وسوء الأحوال المعيشية. وأدعو حكومة لبنان الجديدة إلى تطبيق التعديلات التي أُدخلت على قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي والتي اعتُمدت في آب/أغسطس ٢٠١٠، وذلك من أجل تحسين فرص العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل فعال. ولا يزال يساورني القلق الشديد أيضا إزاء النقص المستمر في التمويل الذي تواجهه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في كل من برامجها العادية الرامية إلى توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية للاجئين الفلسطينيين ولإعادة تشييد مخيم نهر البارد، الذي جرى تدميره منذ أربعة أعوام. وأحث الجهات المانحة، بما فيها بلدان المنطقة، على مواصلة دعمها للأونروا، وزيادة هذا الدعم إن أمكن. ولن يشكل التقدم المحرز في كفالة إعمال حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين مساسا بقرار تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام شامل بين العرب وإسرائيل.

٧٧ - وإنني أشيد برئيس بعثة اليونيفيل وقائد القوة وبجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في اليونيفيل الذين يواصلون أداء دور بالغ الأهمية في المساعدة على تعزيز السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وكذلك بالمنسق الخاص لشؤون لبنان وموظفي مكتبه.

٧٨ - وما زلت مدركا تماما أن تنفيذ إسرائيل ولبنان لالتزاماتهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تؤثر عليه الديناميات التي تؤثر على المنطقة برمتها. وفي الأشهر القليلة الماضية، اندلعت في المنطقة موجة من الاحتجاجات الشعبية والتغيير السياسي. واستنادا إلى هذه الخلفية، فمن المرجح أن يكون للتطورات الجارية في الجمهورية العربية السورية تأثير مباشر على لبنان، وتبعا لذلك، على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولن يسلم أيضا النزاع العربي - الإسرائيلي، والذي يشكل النزاع بين إسرائيل ولبنان جزءا منه، من هذه التطورات الهائلة.

٧٩ - وأناشد كلا من إسرائيل ولبنان اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ما اعتبره القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) حلا يحكم علاقتهما في الأجل الطويل. ولا يمكن ولا ينبغي فصل تحقيق ذلك الحل عن الحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). وأناشد الطرفين وجميع الدول الأعضاء على العمل الحثيث نحو تحقيق هذا الهدف.